

الفصل الرابع:

سلوك السياسة الخارجية

تمهيد:

يعتبر السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه دول المغرب العربي بمثابة المعبر أو الدليل الذي يعطي الصبغة الفعلية على المدركات والتصورات التي تبلورت لدى صانع السياسة الخارجية بما يتوافق ومعطيات البيئة حيث يظهر الفصل مبرزا من جانب طبيعة السلوك تجاه كل من تونس والمغرب، والأدوات التي تم توظيفها لأداء السلوك من جانب آخر.

كما يبرز الفصل مدى انطباق التصورات المدركة لدى صانع السياسة الخارجية الجزائرية في علاقاتها مع أداء السياسة الخارجية بما يشمل من سلوكيات متعددة تعزز التعاون أو تحل الخلافات أو تواجه القضايا العالقة .

المبحث الأول: السلوك السياسي الجزائري تجاه تونس

المطلب الأول: طبيعة السلوك

تعد تونس الدولة الأكثر توافقا دبلوماسيا مع الجزائر نتاج الدعم الكبير المتبادل بين النظامين السياسيين لكلا الدولتين، وبذلك تميز السلوك السياسي الخارجي للجزائر تجاه تونس بأنه سلوك تعاوني ذو بعد تكاملي، وهذه الطبيعة قديمة رغم ما شابها في بعض المخططات من تضارب في المصالح¹. إلا أن الفترة التي تلت اعتلاء بن علي للحكم في تونس تميزت بالرضا الجزائري التام على النظام السياسي التونسي وتوجهاته، حيث أدى بعد تولي بن علي الحكم في 7 نوفمبر 1987 قامت وزارة الشؤون الخارجية بتصريح في يومها جاء فيه :

"أمام التغيير السلمي الذي حدث في تونس تعرب الجزائر للقيادة السياسية التونسية

الجديدة عن أحر تمانيتها بالنجاح ... كما أنها تظل على استعداد لمواصلة المسيرة

على الصعيد الثنائي وفي إطار المغرب العربي..."²

هذا بالإضافة إلى منح الرئيس بن علي وسام الشرف برتبة أثير من مصف الاستحقاق الوطني³ والذي لا يتم منحه إلا لأشخاصه أدوا خدمات جليلة للجزائر. و الملاحظ أن بنود معاهدة الوفاق والإخاء الممضية عام 1983 أخذت طريقها وكانت الخيط الناظم والمسار الضابط للتعاون الجزائري التونسي على الصعيد الثنائي أكثر من تأثير الاتفاقية المؤسسة لاتحاد المغرب العربي رغم أن الخطاب الرسمي الذي يتم وضعه في ديباجة الاتفاقيات يوحي بان الاتفاقيات هي لتعزيز روابط التعاون المغاربي في إطار بناء اتحاد المغرب العربي، فرغم تجميد الاتحاد إلا أن التعاون التونسي الجزائري خصوصا في شقه الأمني من خلال تأمين تونس لحدودها مع الجزائر طيلة فترة التسعينات وتقديم المساعدة الاستخباراتية بخصوص نشاط الجماعات المسلحة في حدود الممكن، الأمر الذي سمح بانفتاح جزائري كبير على تونس خصوصا فيما يتعلق بالتعاون السياحي طيلة الفترة 1999-2009.

نجاح المسار التعاوني الثنائي مع تونس أدى إلى تبني الجزائر لمسالة التعاون الثنائي كإستراتيجية عامة تضبط التصور العام لسياستها تجاه دول المغرب العربي حيث استمرت الجزائر في

¹Fadila Hadri , The Algerian-Tunisian relations (Master in politics , Politics Department , University of Exter , 1987) p.17

² تصريح لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية اثر تولي زين العابدين بن علي مهام رئاسة الجمهورية التونسية الجزائرية 07 نوفمبر 1987، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية ، ع.9، فصل 1، سنة 1988.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 140-2000 مؤرخ في 27 جوان 2000، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.38، 2 جويلية 2000، ص.4.

إبرام الاتفاقيات القطاعية الناتجة عن أعمال الجان المشتركة القطاعية والمؤكدة لعمق العلاقات الجزائرية التونسية ولعل الزيارات الرئاسية المتبادلة في هذه الفترة أكثر من 100 زيارة¹ ما يدل على رغبة كبيرة في تكريس التعاون الثنائي.

إلا أن ما يلفت الانتباه أن التعاون التونسي مع دول المغرب العربي ليس مقتصرًا على الجزائر حيث يبرز البعد المغاربي في السياسة الخارجية التونسية بشكل واضح فناهيك عن المحاولة الوحيدة مع ليبيا نجد أن الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع المملكة المغربية هو أكثر من حجم الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر طيلة نفس العشرية أي 1999-2009².

المطلب الثاني: الأدوات

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية

يتجاوز عدد الاتفاقيات والبرامج التنفيذية المبرمة منذ 1963 بين البلدين 115 وثيقة من أهمها اتفاقية الإقامة لسنة 1963، اتفاق يتعلق بإنشاء لجنة مشتركة بين الحكومتين للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي والفني سنة 1970، معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون لسنة 1970، معاهدة الإخاء والوفاق سنة 1983 ناهيك عن الاتفاقيات المبرمة في شتى القطاعات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية.

هذا الحجم من الاتفاقيات كان الأرضية الصلبة التي أتاحت إمكانية تطوير التعاون وتثمينه، وقد عكفت الجزائر منذ تولي الرئيس بوتفليقة سدة الحكم على تطوير التعاون الثنائي بالدفع بإبرام مجموعة من الاتفاقيات غلب عليها الطابع القطاعي ماعدا بعض الاتفاقيات التي كانت تهدف إلى تسوية المشاكل العالقة بين البلدين مثل ضبط الحدود البحرية بعد رسم الحدود ووضع المعالم الحدودية سنة 2002³ أو في إطار التعاون في المجالات السيادية حيث تم توقيع اتفاقية عسكرية لم تكشف تفاصيلها سنة 2003⁴.

¹ وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات التونسية الجزائرية، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: <http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=article&id=3044>
² وزارة الشؤون الخارجية التونسية، تونس والمغرب العربي، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: <http://www.diplomatie.gov.tn/site/index.php?a=theme&theme=131>

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 03-273 مؤرخ في 14 أوت 2003، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.49، 17 أوت 2003.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 01-390 مؤرخ في 4 ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.74، 5 ديسمبر 2001.

وتدعمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع سنة 2001 على الاتفاق الإطاري الجديد للتعاون الصناعي¹ الهادف إلى تطوير صيغ الشراكة والاستثمار المباشر بين البلدين ويقضي بإنشاء شركات مشتركة ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها الجزائر للاستثمار تم توقيع اتفاق تعاون حول تشجيع الاستثمار وحماية متبادلة للاستثمارات بما من شأنه دفع المبادرات الاقتصادية الخاصة ومنح معاملة منصفة وعادلة في إطار المعاملة التفاضلية² مما فتح المجال ل 17 مشروع استثماري تونس في الجزائر و 25 مشروع جزائري في تونس³ كما تم التوقيع في 2002/6/19 على اتفاق إنشاء شركة مشتركة بين شركتي " إيتاب " و " سوناطراك " متخصصة في استكشاف وإنتاج البترول بالمناطق الواعدة في البلدين⁴

وباعتبار السياحة أداة مهمة لتعزيز الروابط الشعبية والتفاهم المتبادل، ونظرا للطابع السياحي والخبرة الكبيرة في المجال لدى تونس خصوصا مع التوافد الكبير للسواح الجزائريين والذي بلغ 3 ملايين سنويا مقابل 5000 سائح تونسي دخلوا إلى الجزائر⁵ تم إبرام اتفاقية نقل الأشخاص والبضائع سنة 2001⁶ لتسهيل الإجراءات الجمركية والرقابية على مواطني كلا البلدين واتفاقية تخص الاعتراف المتبادل برخص السياقة واستبدالها لتسهيل السير على طرقات البلدين والحفاظ على سلامة المرور⁷ واتفاقية أخرى تعاونية سنة 2003 تهدف إلى إعادة وطبع أسس تعاون صلبة وذات فائدة مشتركة في مجال السياحة والتي تدعمت كذلك بروتوكول تعاون في مجال الصناعة التقليدية تم بناء عليه إنشاء لجنة فنية مشتركة تتولى الإشراف على مسار التعاون الثنائي في مجال الصناعة التقليدية⁸.

تلبية لرغبة قائدي البلدين في المزيد من تنويع وتوسيع مجالات التعاون لتشمل مجال العمل والعلاقات المهنية بتوقيع بروتوكول تعاون مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات في القطاع

¹ مرسوم رئاسي رقم 225-02 مؤرخ في 17 جوان 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.45، 30 جوان 2002.

² مرسوم رئاسي رقم 404-06 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.73، 19 نوفمبر 2006

³ وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات التونسية الجزائرية، مرجع سابق

⁴ وزارة الشؤون الخارجية التونسية، الاتفاقيات الثنائية مع الجزائر، متحصل عليه من الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التونسية: <http://www.diplomatic.gov.tn/site/index.php?a=article&id=3724>

⁵ عبد العزيز بوتفليقة، حديث صحفي لجريدة الشرق الأوسط، مرجع سابق

⁶ مرسوم رئاسي رقم 387-02 مؤرخ في 25 نوفمبر 2002، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.77، 26 نوفمبر 2002

⁷ مرسوم رئاسي رقم 50-08 مؤرخ في 09 فيفري 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.07، 24 فيفري 2008.

⁸ مرسوم رئاسي رقم 328-04 مؤرخ في 10 أكتوبر 2004، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.65، 13 نوفمبر 2004.

وتوحيد النصوص التشريعية والتنظيمية وذلك بإنشاء بنك معلومات مشترك، تنظيم ندوات تدريبية مشتركة وتبادل الوثائق والدراسات ذات الشأن بالقطاع¹.

كما تم التوقيع على اتفاقية تعاون في المجال الصحي تتعلق بالصحة العمومية والوقاية، الصحة المدرسية والجامعية، الأدوية والمستلزمات الطبية وتشمل كذلك مجال السكان في علاقته بالصحة الإنجابية وتسيير النظام الصحي².

واتفاقية أخرى في مجال الضمان الاجتماعي بما يضمن حق المواطنين التونسيين والجزائريين المقيمين في البلد الثاني ويؤكد على التنسيق التام بين أنظمة الضمان الاجتماعي سواء من الناحية التشريعية أو من ناحية التعاون المؤسسي³.

وتدعمت الاتفاقية ببروتوكول تعاون تضمن إنشاء لجنة فنية مشتركة مهمتها وضع برامج تنفيذية لبلورة التعاون في المجال ومتابعة وتقييم البرامج المتفق على إنجازها ومعالجة الصعوبات التي تعترض سبل تنفيذها⁴.

وسعى من أجل الاستفادة من الخبرة التونسية في مجال الزراعة وتدعيم علاقات التعاون الثنائي وتكريسا لبنود الاتفاقية المغاربية المتعددة الأطراف في مجال حماية النباتات والحجر الزراعي بهدف حماية الصحة النباتية ومراقبة انتشار أمراض النباتات الخاضعة للحجر الزراعي مكافحتها تم توقيع اتفاق تعاون ينظم مجالات التعاون ويعزز تبادل المعلومات وتطوير المفاوضات وإبرام الاتفاقيات ذات الشأن بالمجال الزراعي⁵.

وعموما تظهر الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر وتونس طغيان البعد التقني والوظيفي الفني بشكل كبير حيث أنه من بين 15 اتفاقية تم إبرامها في الفترة 1999-2009 نلاحظ أن 13 اتفاقية هي اتفاقيات تتعلق بالقطاعات الوظيفية المسيرة للحياة الاقتصادية بكل مجالاتها الصناعية والزراعية والسياحية والمالية والحياة الاجتماعية.

¹ مرسوم رئاسي رقم 06-403 مؤرخ في 16 نوفمبر 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.73، 19 نوفمبر 2006.

² مرسوم رئاسي رقم 06-70 مؤرخ في 11 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.10، 26 فيفري 2006.

³ مرسوم رئاسي رقم 06-78 مؤرخ في 18 فيفري 2006، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.09، 19 فيفري 2006.

⁴ مرسوم رئاسي رقم 09-266 مؤرخ في 30 أوت 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.50، 02 سبتمبر 2009.

⁵ مرسوم رئاسي رقم 08-86 مؤرخ في 09 مارس 2008، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع.14، 12 مارس 2008.

الفرع الثاني : الزيارات المتبادلة

يعد تبادل الزيارات الرسمية مؤشرا هاما من مؤشرات الطابع التعاوني للعلاقات ما بين الدول لما تمليه من ديمومة التشاور والتحاور والتقارب.

وقد حرصت الجزائر منذ مجيء الرئيس بوتفليقة واعتلائه سدة الحكم على انتهاز الزيارات المكونية كأداة لأداء السياسة الخارجية من اجل تمكين أوامر التعاون وتوثيق الصلات بالدول التي يرى صانع السياسة الخارجية الجزائرية أهميتها بحيث تصبح لديه المسالة شخصية تعمها الرغبة في الانجاز وتحقيق الذات وتعززها توافر إرادة سياسية فتكثف اللقاءات والزيارات والاتصالات¹.

الحرص على إتباع دبلوماسية القمة من خلال زيارات رئيس الجمهورية المتكررة والتي بلغت 6 زيارات منها 3 زيارات كانت زيارات دولة وعمل و3 أخرى من أجل أشغال تتعلق باجتماعات القمة العالمية لمجتمع المعلومات قمة 5+5 وافتتاح الألعاب المتوسطية قابلها 3 زيارات للرئيس بن علي إحداها زيارة دولة والباقي زيارتين بخصوص حضور أشغال القمة الإفريقية 1999 والقمة العربية 2005 .

كذلك نجد في مستوى اقل تبادل الزيارات على مستوى رئاسة الحكومة ورئاسة مجلس الوزراء حيث توالى الزيارات من طرف رئيس الحكومة الجزائري والوزير الأول التونسي 3 زيارات لكل منهما تعلقت برئاسة اللجنة الكبرى المشتركة التونسية الجزائرية باعتبار أنهما الموكلان بالإشراف على عمل اللجنة الكبرى المشتركة .

وتظهر زيارات وزيري خارجية البلدين متعددة المهام الملقاة على عاتقهم في أداء زيارتهم فمن جانب وباعتبارهما المشرفان على لجنة التشاور السياسي فإنهما يرأسان دوراتها بشكل دائم ومن جانب آخر تمت الزيارات انطلاقا من دعوة طرف للآخر أو كمبعوثين من طرف رئيسي الجمهورية أحدهما للآخر، وبلغت زيارات الوزير الجزائري 6 زيارات أما الوزير التونسي فقد بلغت 7 زيارات.

على صعيد آخر يبرز الدور الذي يلعبه كاتبي الدولتين المكلفين بالشؤون المغاربية والإفريقية بصفة دائمة من خلال مرافقتهم المستمرة سواء للرئيس أو الوزير الأول أو وزير الخارجية نتاج الاختصاص والاهتمام المنصب على المنطقة، إلا انه وكصلاحيات خاصة بهما فقد أوكلت لهما مهمة رئاسة لجنة المتابعة .

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سابق ص 147

إلا أن طبيعة السياسة التي تنتهجها الجزائر والمركزة على البعد الوظيفي أو ما يعرف بالسياسة الدنيا جعلت الطابع الوظيفي يطغى على الزيارات حيث نجد ما يقرب من 100 زيارة¹ لمسؤولين تونسيين وجزائريين منهم وزراء يشرفون على اللجان القطاعية الثنائية كلجنة الطاقة، الضمان الاجتماعي، البحث العلمي، السياحة، الزراعة، المبادلات التجارية أو لحضور اجتماعات متعددة الأطراف أو تبادل زيارات ثنائية أو كمبعوثين خاصين من طرف رؤساء الدولتين².

الفرع الثالث: اللجان المشتركة

تبرز اللجان المشتركة في شكل هرمي حيث نجد اللجنة المشتركة الكبرى باعتبارها أعلى جهاز ثنائي ينظم العلاقات التعاونية ما بين البلدين، تليها لجنة التشاور السياسي فلجنة المتابعة نهائية باللجان القطاعية.

و تأسست اللجنة الكبرى المشتركة منذ ما يقارب الأربعين سنة أي بتاريخ 06 جانفي 1970 منبثقة عن معاهدة حسن الجوار والتعاون المبرمة نهاية العام 1969 تجتمع سنويا برئاسة الوزير الأول التونسي ورئيس الحكومة الجزائرية وانعقدت دوراتها السبعة عشر بشكل ثابت ومتوالي حيث تم عقد 6 دورات خلال الفترة 1999-2009 ابتداء من الدورة الثانية عشر التي انعقدت بالجزائر في جوان من العام 2001 والدورة الثالثة عشر والمنعقدة بالعاصمة تونس في ديسمبر 2002 والدورة الرابعة عشر والمنعقدة بالجزائر سبتمبر 2004 والدورة الخامسة عشر بتونس يومي 15 و16 فيفري 2006 والدورة السادسة عشر والمنعقدة في الجزائر عام 2007 والدورة السابعة عشر بتونس في 03-04 مارس 2008 .

أما لجنة التشاور السياسي والتي أحدثت في 1 جوان 2000 تجتمع سنويا بإشراف وزيري الخارجية بالبلدين عقدت اجتماعها الثالث بتونس يوم 20 ماي 2003 وعقدت اجتماعها الرابع بالجزائر يوم 12 جويلية 2005.

أما لجنة المتابعة فهي لجنة مكلفة بمتابعة مسار التعاون الثنائي والإشراف على تنفيذ البرامج المتفق عليها وتحضير الاتفاقات الدولية التي يوافق عليها في اجتماع اللجنة الكبرى المشتركة كما تعكف على متابعة أداء اللجان القطاعية تجتمع سنويا برئاسة كاتبي الدولة للشؤون المغاربية والإفريقية للبلدين عقدت دورتها التاسعة بالجزائر أيام 04 و05 و06 أكتوبر 2003 وعقدت اجتماعا تقييما

¹ انظر الشكل رقم 06 الخاص بجميع الزيارات المتبادلة بين المسؤولين التونسيين والجزائريين
² وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات التونسية الجزائرية، مرجع سابق

للتعاون أيام 17 و18 و19 جوان 2004 بتونس كما عقدت دورتها العاشرة بالجزائر يومي 5 و6 نوفمبر 2005، كما عقدت اجتماعا تقييميا ثانيا يوم 13 و14 فيفري 2006 بتونس وعقدت دورتها 11 بتونس يومي 1 و2 فيفري 2007.

أما اللجان القطاعية فنجد أنها مرتبطة بالقطاعات الاقتصادية والمؤسسية والفنية والثقافية والتجارية للبلدين يرأسها الوزراء المعنيون من الجانبين من أهمها:

1- اللجنة الفنية المشتركة للطاقة: والتي من خلالها تم التوقيع في 2002/6/19 على اتفاق إنشاء شركة مشتركة بين شركتي " إيتاب " و " سوناطراك " متخصصة في استكشاف وإنتاج البترول بالمناطق الواعدة في البلدين والتوقيع في 2002/6/16 على اتفاق لتزويد الولايات الحدودية التونسية بغاز البترول الجزائري المسيل من المنتظر أن يتدعم التعاون في مجال الطاقة من خلال مشاريع شراكة متعلقة بنقل البترول والربط التجاري الكهربائي بين البلدين ودراسة إمكانية المشاركة في تزويد وحدة التكرير بمنطقة الصخيرة بتونس بالبترول الجزائري

2- اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة التعاون الصناعي.

3- اللجنة الفنية المشتركة لتنمية المبادلات التجارية: والتي تتولى إعداد الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر .

4- اللجنة الفنية المشتركة للضمان الاجتماعي.

5- اللجنة الفنية المشتركة للصناعات التقليدية.

6- اللجنة الفنية المشتركة للشغل والعلاقات المهنية.

هذا بالإضافة إلى لجنة الصداقة البرلمانية بين البرلمان الجزائري ونظيره التونسي والتي تتكون من الأطر الحزبية الممثلة في البرلمانين الجزائري والتونسي.

الفرع الرابع: التبادل التجاري

يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي إحدى الركائز الأساسية التي تحكم العلاقات التجارية التونسية الجزائرية فالاتفاق يعتبر "إطارا قانونيا" يكفل تحفيز رفع حجم المبادلات التجارية والتمهيد لأفق سوق موحدة بين البلدين وتشجيع الاستثمار المشترك¹

¹ اتفاق تجاري تفاضلي بين تونس والجزائر يدخل حيز التنفيذ، نقلا عن :

<http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=2079356&Language=ar>

ورغم أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يتجاوز 3 % من التجارة الخارجية لكل بلد إلا أن حجم المبادلات ما بين البلدين شهد نموا ملحوظا حيث بلغ حجم المبادلات التجارية 508 مليون دولار مقابل 245 مليون دولار سنة 2002¹.

سجل الميزان التجاري للجزائر مع تونس فائضا مستمرا طيلة السنوات العشر الممتدة من 1999-2009، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو تونس 259 مليون دولار. أما الواردات فقدرت بـ 249 مليون دولار سنة 2005 لكن بشكل متقارب إذ لا يتعدى الفارق في كل سنة 10 مليون دولار.

وتشمل المبادلات التجارية ما بين البلدين المواد البترولية من غاز بفضل الأنبوب العابر للأراضي التونسية والممتد ليطاليا حيث تغطي تونس من خلاله حاجيات السوق التونسية من غاز البترول المسال (جي بي أل) والغاز الطبيعي والتي كانت إلى وقت قريب أي من 2000 إلى 2008 تبلغ 150 ألف طن سنويا لترتفع إلى 300 ألف طن سنويا بداية من نوفمبر 2008² وحاجياته للكهرباء من خلال توقيع معاهدة الربط الكهربائي والتي قضت بالرفع من الربط المشترك للكهرباء بين البلدين إلى 400 كيلو فولت ابتداء من عام 2010 مقابل 220 كيلو فولت خلال العشرية المنصرمة.

إلا أن الميزان التجاري خارج المحروقات سجل من جهته حصيلة سلبية قدرت بـ (ناقص 06.85 مليون دولار) خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المنصرمة مقابل (-15.50 مليون دولار) خلال نفس الفترة من 2007 نتاج الإمكانيات الكبيرة لدى تونس في الجانب الزراعي إلا أن هذا لم يمنع من تحسن صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو تونس بدورها تحسنا، حيث ارتفعت بنسبة 49.18 بالمائة لتقدر بـ 48.147 مليون دولار خلال الثمانية أشهر الأولى من 2008. وتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المواد نصف المصنعة بقيمة 16.113 مليون دولار متبوعة بالمواد الغذائية بـ 91.22 مليون دولار (+03.178 بالمائة) والتجهيزات الصناعية بـ 88.5 مليون دولار (+06.138 بالمائة).

وسجلت مواد الاستهلاك غير الغذائية تراجعا بنسبة 52.18 بالمائة وكذا منتوجات التجهيز الفلاحي (52.0 مليون دولار) وأخيرا المنتوجات الخام بقيمة 17.0 مليون دولار.

¹ وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات الجزائرية التونسية، مرجع سابق

² الجزائر تضاعف صادراتها من الغاز إلى تونس نقلا من موقع :

<http://ar.webmanagercenter.com/index.php>

وفيما يتعلق بواردات الجزائر من تونس يبين توزيعها حسب المجموعات ارتفاعا في أغلبها باستثناء مجموعات المواد الغذائية والمواد الخام ومنتجات التجهيزات الفلاحية. وتحمل صدارة الواردات المنتجات النصف المصنعة مرتفعة — 50 بالمائة متنوعة بمنتجات التجهيزات الصناعية (+98.70 بالمائة) و مواد الاستهلاك غير الغذائية بـ (+65.33 بالمائة). ويتميز التبادل التجاري بين الجزائر وتونس "بالضعف" حيث يتراوح ما بين 1 و 2 بالمائة من نسبة التجارة الخارجية للدولتين، نتاج "نقص التنوع" نظرا لتشابه المنتجات وكذا لغياب المنافسة¹. وسعيا لترقية التبادلات التجارية بين دول الاتحاد احتضنت الجزائر نهاية نوفمبر 2009 أول معرض مغاربي بمشاركة 267 مؤسسة من بينها 189 مؤسسة جزائرية و 35 ليبية و 32 مغربية و 11 تونسية و اكبه منتدى رجال الأعمال المغاربة وقد كان التعاون الثنائي الجزائري التونسي محل اهتمام نتاج الخطوات المتقدمة التي عرفها التعاون التجاري الجزائري التونسي². والشكل رقم (05) يوضح حجم المبادلات التجارية بين تونس والجزائر في الفترة ما بين 2006-2002³.

¹ Mebtoul , opcit , p.77

² نقلا عن : <http://ar.webmanagercenter.com/management/article-2205-> أخبار - عربية - رجال - الأعمال -

المغاربة يواجهون مشكلة - غياب - الاندماج - الإقتصادي

³ وزارة الشؤون الخارجية التونسية، العلاقات الجزائرية التونسية، مرجع سابق

المبحث الثاني: السلوك السياسي الجزائري تجاه المملكة المغربية

المطلب الأول: طبيعة السلوك

يبرز تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية العمق الشديد والترابط الوثيق والتأثير المتبادل لسياسة كليهما على الآخر، والذي يرجع إلى الحضور القوي للبلدين على الصعيد شبه الإقليمي المغاربي والإقليمي الإفريقي والمتوسطي في إطار علاقات شمال-جنوب المتوسطة.

بهذا التقارب والتأثير المتبادل ارتسمت طبيعة العلاقات بين البلدين فامتزجت بين الصراع والتنافس والتعاون وحتى التكامل، لكن الظروف التاريخية لعبت دورا مهما في توتر العلاقات بين البلدين انطلاقا من رفض المساعدة المغربية للأمير عبد القادر في مواجهته للفرنسيين وحادثة اختطاف طائرة الوفد الجزائري وعدم الوفاء بالالتزام الذي ينص على الدفاع المشترك ضد المستعمر الفرنسي والتفاوض الأحادي مع الفرنسيين والذي عجل باستقلال المغرب في 1956¹، وكذلك نتاج تصادم الإرادات الوطنية والمصالح الإستراتيجية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود².

الأمر الذي كرس حالة الصراع (حرب الرمال 1963، مغالا 1975) والتنافس المستمر من 1962 إلى الآن والتوتر الذي يمتد في مراحل متقطعة أبرزها مرحلة ما بعد أحداث مراكش 1994 حين اتهم المغرب للجزائر بمسؤوليتها عن التفجيرات .

مع هذا كان السلوك السياسي الجزائري تجاه المغرب تعاونيا يهدف إلى دفع مسار التكامل في إطار وحدة المغرب العربي رغم كل الاتهامات الموجهة من طرف المغرب بخصوص المساس بالوحدة الترابية المغربية فيما يتعلق بالدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

وطيلة العشرية 1999-2009 والتي انطلقت بمشاركة الرئيس بوتفليقة في جنازة الراحل الملك الحسن الثاني الذي كانت تربطه به علاقات صداقة قوية باعتباره رفيق درب السلاح - حسب تصريح الرئيس بوتفليقة - وحاولت فيها الجزائر بناء مسار تعاوني مع الجارة الشقيقة المملكة المغربية وفق إستراتيجية تدرجية مبنية على سياسة الحوار والتفاوض في إطار ثنائي لا يقبل الوساطة وطرفا ثالثا وتكون قاعدته الأساسية اللجان الثنائية المشتركة والتي تشرف على تناول كل الملفات العالقة بين البلدين خصوصا في جانبها الأمني بما يخدم مصلحة الطرفين.

¹ مقابلة مع الأمين العام لمجلس الشورى المغربي سعيد مقدم، يوم 25 افريل 2010، بمقر مجلس شورى اتحاد المغرب العربي

²Grimaud , opcit , p198

المطلب الثاني: محتوى السلوك

الفرع الأول: العلاقات الثنائية

تميزت الفترة 1999-2009 بطغيان قضية هامة على مستوى العلاقات الجزائرية المغربية فمن ناحية كان الوضع العام الذي يطبع العلاقات بين البلدين متوترا نتاج غلق الحدود وفرض التأشيرة من الجانبين لذا تمحور النقاش العام للعلاقات ما بين البلدين حول ضرورة إلغاء التأشيرة وفتح الحدود البرية دون الاهتمام بالجوانب الاقتصادية أو الفنية والتي من شأنها تعزيز المسار التعاوني. إن طغيان الجوانب السياسية على السلوك السياسي للبلدين في نظرة احدهم للآخر أدى إلى حالة من الجمود والركود في العلاقات الثنائية والتي بقيت مشروطة بحل مشكل الصحراء.

ويتمحور التصور الجزائري لمسار التعاون باجتماع اللجان الخاصة في جميع الميادين الثنائية خصوصا فيما يتعلق بمسألة الحدود والتي تشكل فيها قضية التهريب نحو ومن الجزائر ضررا على الاقتصاد الوطني فالمنتج للسوق الجزائرية أو المغربية يدرك أن هناك تبادلا تجاريا بين الدولتين نتاج تواجد السلع المغربية في الجزائر وأهمها الخضر والفواكه، قطع الغيار، الذهب، المخدرات، أسلحة وتواجد السلع الجزائرية في السوق المغربية الزيوت، السكر، القهوة، المواد البترولية، محركات كهربائية للمياه، الأدوات الكهربائية لكن هذا التبادل هو تبادل غير مشروع يتم عن طريق التهريب من الجانبين¹

على صعيد آخر تبقى مسألة فتح الحدود عالقة نتاج التثبيت الجزائري بعد جدوى فتحها لأنها لا تعود بالمنفعة على الاقتصاد الجزائري حيث يصرح بوتفليقة قائلا :

" العلاقات الثنائية هي سائرة الحدود التونسية الجزائرية مفتوحة 3 ملايين

جزائري يسافرون سنويا إلى تونس بينما تستقبل الجزائر 5000 تونسي

وكذلك بالنسبة للمغرب لهذا اعتقد أن الملفات معقدة"²

وفيما يتعلق بالمسائل الأمنية فان الجزائر اعتبرت أن الأمر قد تراجع بالنسبة لقضايا العنف في ارتباطه بالمغرب رغم أن الجزائر لم تعلن صراحة مسؤولية المغرب عن دعمه للإرهاب لأنها لا تريد الإساءة بالرغم من الحساسيات الموجودة على حد قول الرئيس بوتفليقة³.

¹Mebtoul , opcit , p 80

² عبد العزيز بوتفليقة ندوة زيارة الإمارات، مرجع سابق

³ عبد العزيز بوتفليقة، حديث مع صحيفة الشرق الاوسط، مرجع سابق

وهذا الإقرار بوجود حساسيات طبع التصور الجزائري لا بل عزز مبدأ عدم الثقة والشك المتبادل والذي يقف عثرة أمام أي تعاون ثنائي الذي انتفت فيه جميع مؤشرات التعاون فطيلة العشرية 1999-2009 انتفى توقيع أي معاهدة أو اتفاقية ما عدا اتفاقية الربط الكهربائي التي تدخل المفاوضات بشأنها منذ سبتمبر 2009 وهي مرتبطة أكثر بمشروع جهوي أوروبي .

إلا أن من المصالح والمرتبطة أساسا بالعامل الخارجي كأنبوب الغاز الجزائري المار إلى إسبانيا عبر المغرب يبقى المتغير الاستراتيجي الوحيد الذي يطبع المجال التعاوني الثنائي والذي يعتبر مصلحة عضوية لدرجة انه لا يتأثر لا بقضية الصحراء ولا بقضية أخرى.

الفرع الثاني : قضية الصحراء الغربية

تعتبر قضية الصحراء الغربية إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغربية، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة، وعاملا مساعدا في تشكيل مداخل تأثير واختراق خارجي. فمحورية هذه القضية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة قد جعلت منها إما موضع اهتمام للدراسات التي تركز على الجوانب التاريخية القانونية والأنثروبولوجية، أو تلك التي تنطلق من مستويات تحليل مختلفة تهتم أكثر بأبعادها الدولية رهاناتها الإقليمية أو تأثيراتها على العلاقات الثنائية¹.

وإذا حاولنا تناول القضية الصحراوية في إطار دراسة العلاقات بين الجزائر والمغرب فان المنطلق سيكون جزئيا نظرا لان القضية الصحراوية ليست سوى حلقة في سلسلة وهذا ما أكدده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين حيث يقول :

"لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أبرزت من جديد جوهر الخلافات

الإيديولوجية والسياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة"²

وعموما يتمحور الموقف الجزائري كما سبق الذكر على اعتبار أن الصحراء الغربية ارض مستعمرة يجب تخليصها من نير الاستعمار في مقابل هذا نجد الطرح المغربي متمحورا حول الحق التاريخي بامتداد الأراضي المغربية ليشمل الساقية الحمراء ووادي الذهب وهي الأراضي المشكلة لما يعرف بالصحراء الغربية حاليا.

¹ بوزاب، مرجع سابق، ص 83

² مرجع نفسه، ص 86

وعلى هذا الأساس تبنت الجزائر موقفا صريحا من اتفاقية مدريد والقاضية بتقسيم الصحراء الغربية بين موريتانيا والمغرب هذه الأخيرة التي لم تكن ترى في استيلائها على الصحراء الغربية عن طريق المسيرة الخضراء إلا محطة لبناء المغرب التاريخي والذي يمتد إلى موريتانيا جنوبا ويأخذ أجزاء معتبرة من الأراضي الجزائرية. ووفقا لهذا الطرح بنت الجزائر إستراتيجيتها في إدارة الأزمة الصحراوية مع المغرب حيث ارتكزت على مبادئ الشرعية الدولية التي تكرسها منظمة الأمم المتحدة .

وقد كللت الجهود الجزائرية فيما يخص القضية بكسب الدعم الدولي لها وخصوصا الإفريقي منه ، لكن تأكيد الجزائر على دعمها المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية مدريد وعدم اعترافها بها، يعكس مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر، والذي برز سلفا مع حرب الرمال 1963، التي كانت عاملا مؤسسا لنمط الادراكات السلبية وللتقاليد النزاعية بين الطرفين، إذ أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها، حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية.

وهنا عرفت المنطقة المغاربية حالات من الإستقرار ومن الاختراق. وبالتالي تأجل الاستقلال الصحراوي وتأجل أكثر التكامل المغاربي، طالما أن الدولتين المؤهلتين لتحقيق هذه المسارات قد وضعتا أولويات سياسية قطرية محضة، تتحكم فيها الرهانات الإستراتيجية الذاتية التي لا تقبل الانحناء ولا التنازل، فالموقف المغربي يصر على انه لا اتحاد مغرب عربي ولا علاقات تعاونية ثنائية بدون "استكمال الوحدة الترابية المغربية" مع تحميل الجزائر لوزر القضية حيث يصرح الملك محمد السادس بقوله :

"وحيثما يجعلون منها محورا لإستراتيجيتهم العدائية، فإنما يؤكدون أنهم الطرف الحقيقي في هذا النزاع المفتعل، ضدا على مشاعر الأخوة المتبادلة بين الشعبين المغربي والجزائري. كما أنهم يرهنون مستقبل العلاقات الثنائية، وتفعيل الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي يحرص فيه المغرب على الاندماج والتكامل، لرفع التحديات الأمنية والتنمية الحاسمة للمنطقة".¹

في نفس الوقت تأتي المواقف الجزائرية بتصور آخر حيث تقول أن العلاقات الجزائرية مبنية على جانبان جانب العلاقات الثنائية.... و الجانب الثاني هي قضية الصحراء وهي ملف من ملفات

¹ محمد السادس، خطاب في الذكرى 34 المخلدة للمسيرة الخضراء ، نقلا عن :

خطاب-الملك-محمد-السادس-في-ذكرى-المسيرة/1528056/sahara-autonome.maktoobblog.com/http://

الأمم المتحدة والجزائر لا تطالب أكثر من احترام الشرعية الدولية¹ ومشكل الصحراء الغربية مشكل يعني المملكة المغربية وجبهة البوليساريو فهو ليس مشكلا جزائريا مغربيا².

¹ عبد العزيز بوتفليقة، ندوة صحفية في زيارة إلى الإمارات، مرجع سابق

² عبد العزيز بوتفليقة، حديث لصحيفة العرب، مرجع سابق

خلاصة:

يظهر من خلال دراسة السلوك السياسي الجزائري تجاه دول المغرب العربي وتحديدًا تجاه كل من تونس والمغرب استنتاجًا واضحًا حيث نجد أنه بالموازاة مع تصاعد قوي في شدة العلاقة بين الجزائر وتونس من خلال تبادل مكثف للزيارات وتبادل تجاري وسياسي بالإضافة إلى الحجم الكبير للاتفاقيات المبرمة بين البلدين نلاحظ تباطؤًا في مسار التعاون الجزائري المغربي سواء من خلال انعدام وجود اتفاقيات مبرمة بين البلدين أو الزيارات التي اقتصرَت على زيارة واحدة كانت من طرف بوتفليقة لتشجيع جثمان الملك الحسن الثاني.